رقم الترميز الدولي / ISSN (P): 2710-2653
ISSN (E): 2960-253X /
رقم الايداع الوطني / 2375 / 2019

تاريخ استلام البحث ٢٣ / ١ / ٢٠٢٥
تاريخ قبول البحث ٥ / ٦ / ٢٠٢٥
تاريخ النشر ٣٠ / ٩ / ٢٠٢٥

عودة الانقلابات العسكرية في افريقيا الأسباب والنتائج المحتملة

The Return of Military Coups in Africa: Causes and Possible Consequences

أ.د.اسعد طارش عبد الرضا
Prof. Dr. Asaad Taresh Abdul Redha
جامعة بغداد / مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية
University of Baghdad / Center for Strategic and International Studies
asaad.ridaa@copolicy.uobaghdad.edu.iq

IRAQI Academic Scientific Journals
https://iasj.rdd.edu.iq/journals/journal/view/229

الملخص

شهدت القارة الإفريقية خلال العقدين الأخيرين عودة لافتة لظاهرة الانقلابات العسكرية بعد فترة من التراجع النسبي في تسعينيات القرن الماضي وبداية الألفية الثالثة، يتناول هذا البحث تحليلًا معمقًا لأبرز العوامل التي تقف وراء هذه الموجة الجديدة، إضافةً إلى استشراف التداعيات المحتملة على الاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي في القارة. تشير النتائج إلى أن الأسباب تتوزع بين داخلية وخارجية؛ فمن جهة، أدت هشاشة البنى السياسية وضعف المؤسسات الدستورية، وغياب التداول السلمي للسلطة، إلى تهيئة المناخ المناسب للانقلابات. كما ادى الفساد المستشري، وانتهاك حقوق الإنسان، وارتفاع معدلات الفقر والبطالة دورًا محفزًا لاحتقان الشارع، ما أوجد بيئة داعمة لتدخل الجيوش. ومن جهة أخرى، أسهمت التنافسات الجيوسياسية الدولية والصراعات على الموارد الطبيعية في تعزيز فرص الانقلابات، إذ تسعى بعض القوى الإقليمية والدولية إلى دعم أنظمة عسكرية تحقق مصالحها. أما النتائج المحتملة، فهي تتراوح بين تعميق حالة عدم الاستقرار وتراجع مسار التحول الديمقراطي، وما يترتب على ذلك من تداعيات سلبية على النمو الاقتصادي وجذب الاستثمارات، وبين إمكانية بروز فرص إصلاحية إذا ما ارتبطت بعض الانقلابات ببرامج انتقالية واقعية تؤدي إلى بناء مؤسسات أكثر صلابة. يخلص البحث إلى أن استمرار هذه الظاهرة يمثل تهديدًا مباشرًا لمسار التنمية في إفريقيا، ما يستدعي تعزيز دور المنظمات الإقليمية والدولية في دعم الديمقراطية والحكم الرشيد.

الكلمات المفتاحية: "الانقلابات العسكرية"،"إفريقيا"،"الاستقرار السياسي"،"التحول الديمقراطي"

Abstract

Over the past two decades, the African continent has witnessed a remarkable resurgence of military coups, following a period of relative decline in the 1990s and early 2000s. This study provides an in-depth analysis of the key factors behind this new wave, as well as an exploration of the potential repercussions for political, economic, and social stability on the continent. The findings indicate that the causes are both internal and external. On the one hand, the fragility of political structures, the weakness of constitutional institutions, and the absence of a peaceful transfer of power have created a climate conducive to coups. Rampant corruption, human rights violations, and high rates of poverty and unemployment have also played a role in stimulating public unrest, creating an environment conducive to military intervention. On the other hand, international geopolitical rivalries and conflicts over natural resources have contributed to the increased likelihood of coups, as some regional and international powers seek to prop up military regimes that serve their interests. The potential outcomes range from deepening instability and a regression in the democratic transition process, with negative repercussions for economic growth and investment attraction, to the possibility of reform opportunities emerging if some coups are linked to realistic transitional programs that lead to the building of more robust institutions. The study concludes that the continuation of this phenomenon poses a direct threat to Africa's development trajectory, necessitating a strengthening of the role of regional and international organizations in supporting democracy and good governance.

Keywords: "Military coups", "Africa", "political stability", "democratic transition"

المقدمة

لم تكن دول القارة الافريقية لاسيما افريقيا جنوب الصحراء بعيدة عن مظاهر الانقلابات العسكرية، بل أن القارة الافريقية تعد أكثر قارة شهدت انقلابات عسكرية ناجحة ومحاولات انقلابية فاشلة، غير أن حدوث تحولات عالمية بعد انتهاء الحرب الباردة، عرفت دول القارة الافريقية تحولات هي الأخرى قادت إلى تقويض حالات الانقلابات العسكرية، وعلى مدى عقدين من الزمن، ولكن منذ مطلع العقد الثالث من القرن الحالي عادت المحاولات الانقلابية إلى دول القارة الافريقية وبزخم كبير، وبدأت الدراسات تبحث في الأسباب التي أدت إلى عودة هذه الظاهرة على الرغم من تقنين دساتير كثير من الدول الافريقية بشكل يُحيد دور المؤسسة العسكرية وتدخلها في الحياة السياسية في الدول الافريقية، فضلا عن رفض المنظمات الإقليمية ، وخاصة الاتحاد الافريقي الاستيلاء على السلطة بطرق غير دستورية وقانونية.

أهمية البحث: تتمثل أهمية البحث في دور الجيش فيي الحياة السياسية للدولة الافريقية فضلا عن دراسة الأسباب التي تقف وراء عودة الانقلابات العسكرية في دول افريقية، وموقف الاتحاد الافريقي منها.

إشكالية البحث : تتجسد إشكالية البحث في سؤال مركزي " ما هي الأسباب التي أدت إلى عودة الانقلابات العسكرية في دول افريقيا؟ وما هي النتائج المترتبة على تلك العودة؟ ومنهما تتفرع الأسئلة الاتية:

١- ماهيّة الانقلاب العسكري عمومًا، والظاهرة الانقلابية في افريقيا على وجه الخصوص؟

٢- ما هي الأسباب التي أدت إلى عودة الظاهرة الانقلابية في دول افريقية؟

٣- ما هي النتائج المترتبة على عودة الظاهرة الانقلابية على الدولة والمجتمع في دول افريقيا؟

فرضية البحث: ننطلق في بحثنا هذا من فرضية مفادها " أن قوة المؤسسة العسكرية في كثير من الدول الافريقية ما تزال تُعد هي الأقوى والأكثر تأثيرا بالقياس إلى بقية المؤسسات في الدولة الافريقية".

منهجية البحث: اعتمدنا على المنهج الوصفي التحليلي في دراسة ظاهرة الانقلابات العسكرية في افريقيا، وتحديدا في السنوات الخمس الأولى من العقد الثالث من القرن الحادي والعشرين.

أولا: مفهوم الانقلاب

يبرز مفهوم الانقلاب مشكلة قانونية ودستورية، فهو يشير –حسب خبراء القانون الدستوري، ومنهم الأستاذ طارق البشري– إلى أنه تحرك القوات المسلحة تحت لافتة حفظ أمن الدولة ونظامها القائم. لكنَّ هذه الانقلابات تحقق عكس ما أعلنته هدفًا لها، إذ تصبح معولًا لهدم الدولة ونظامها، وإنشاء نظام آخر يكرس الفساد في جميع مفاصل الدولة، وعادة ما يتم التسويق للانقلاب بكونه تصحيحًا لوضع، وإصلاحًا لنظام، وفرصة للخروج من أزمة سياسية، ومهما كان الشعار الذي يُرفع فإن الانقلاب يبقى سلوكًا ينبني على القوة، ويؤسس واقعًا ولكنه لا يضفي شرعية، فهناك فرق بين الأمر الواقع القائم على الإلزام والخوف وبين الأمر المشروع، وهو أن يكون الحكم نابعا من إرادة المحكومين، وأن يبقى الحق قيمة أخلاقية وقانونية تتوافر للمواطن دون إلزام أو خوف.[١]

وجاء في تعريف الانقلاب العسكري أنه" عملية عسكرية سريعة ودقيقة لإزاحة قائد دولة من منصبه، واستبداله بغيره، سواء كان قائد الانقلاب نفسه، أو من يختاره هذا ويعينه لقيادة الدولة "، أو أنه " مسار مدروس وخطير يتم

من خلاله تحييد الجيش ووسائل الاكراه السياسي الأخرى، كما يتم فرض حالة من السلبية على القوى السياسية"، وفي تعريف آخر أنه " الاستيلاء على السلطة في مركزها الرئيسي، بما يُمَكن من بسط النفوذ على كافة أرجاء الدولة".[٢]

ويرى بعض الكتاب أن " العسكرية في جوهرها مؤسسة خاصة تعتمد في تحقيق أهدافها على العنف والتدمير، لأي دولة قانون يكون فيها العنف مؤطرًا تحت سيطرته لمصلحة الشعب، بينما في دولة القهر و الفساد يكون عنف المؤسسة العسكرية ضد الشعب لتحقيق مصالح سياسية للسلطة الحاكمة من أجل تثبيتها في مراكز الحكم، وتتناقض الطبيعة الإنسانية مع العنف تستدعي إن لم نقل تشكيل تركيبة العسكر السيكولوجية ،و لكن بالضرورة في حدها الأدنى تهيئتهم لهذا الواقع الجديد، وهذه الوسائل تحتاج لتجهيز خاص و استعداد للقيام بها لتغيير التركيبة النفسية للفرد".[٣]

وكانت الجيوش النظامية حديثة البناء ابان حقبة الاستقلال، وكانت ترمز إلى الهويّة الوطنية لبلدان قامت على مساحات كانت تتقاسمها دول الاستعمار الأوروبي الكبرى، ثم أجبرت – في عددٍ منها – على مغادرتها إثر تعاظم حركات التحرر في المنطقة، كما أجبرت على تحويل ما تركته من وحدات قتالية محلية إلى قوات نظامية تابعة للدولة المستقلة حديثًا، دون أن تتخلى عن علاقاتها المميّزة بضباطها الذين تعلموا وتدربوا في معسكراتها بل وفي دولها أيضًا، هذا فضلًا عن أنها ستعتمد على مصادرها في التسلح.[٤]

ثانيًا: المؤسسة العسكرية في البلدان الافريقية

عقب نهاية الحرب الباردة، وانهيار المنظومة الاشتراكية بقيادة الاتحاد السوفياتي، هدأت الأمور نسبياً في بلدان القارة الأفريقية، وبدأت الديمقراطية تتقدم بخطوات خجولة ومتعثرة، " تعتبر التسعينات من القرن الماضي عصر إعادة والدة الديمقراطية في إفريقيا؛ فخلال تلك الحقبة شهد العديد من الدول الإفريقية عودة للديمقراطية الانتخابية بعد عقود من الحكم الشمولي الفاسد"،[٥] وحتى مع انتشار التزوير والتحايل في نتائج الانتخابات، وما صاحبها من اضطرابات شعبية دموية في بعض البلدان، إلا أن ضباط الجيوش جنحوا إلى السلم، والتسليم بمبدأ البقاء في ثكناتهم مؤقتاً. ذلك الالتزام لم يكن طوعياً، بل جاء نتيجة لتغيرات شهدتها الساحة الدولية سياسياً. أضف إلى ذلك، اتفاق قادة دول الاتحاد الأفريقي، بالتأكيد على دعم المسار الديمقراطي، ورفض الاعتراف بأي انقلاب عسكري. ذلك الاتفاق نجح إلى حد ما في قمع مطامع العسكريين وطموحاتهم في الاستيلاء على السلطة لفترة زمنية. إلا أن الأمور تغيرت بعد اندلاع ثورات «الربيع العربي»، وانعكاس ذلك سلباً على الاتحاد الأفريقي. أضف إلى ذلك، بروز وتفاقم موجة التطرف الإسلاموي، ووصولها إلى عديد من دول أفريقيا؛ الأمر الذي مهّد الطريق أمام ضباط الجيوش لاقتناص ما أتاحت لهم الظروف من فرص، واعتلاء خشبات المسارح، في بلدان عديدة مجدداً[٦].

وتُعد المؤسسة العسكرية المؤسسة المهيمنة في إفريقيا بسبب انخراطها الكلي في الحياة السياسية بدلا من الاكتفاء بوظيفة حماية الأمن الداخلي والخارجي في البلاد من دون فرض دور سياسي كما هو الواقع ن دون أن ننسى دور الجيش الذي قام بعمليات إجهاض للديمقراطية وإزاحة رؤساء منتخبين غير مرغوب فيهم بالنسبة للجيش

في كل من النيجر وساحل العاج ونيجيريا وسيراليون وغيرها، واستبدالهم بقادة عسكريين رافعين شعارات الوحدة الوطنية والإصلاح السياسي ثم أخفقوا في جميع المجالات واضطروا لترك الحكم تحت الضغط الشعبي.[٧]

وشهدت القارة الإفريقية في السنوات الأخيرة تحولات دراماتيكية قلبت كل التوقعات، ففي أقل من عامين، شهدت القارة السمراء سبعة انقلابات، وعددًا من المحاولات الفاشلة كان آخرها المحاولة التي قام بها الجنود في غينيا بيساو على حكم الرئيس، عمارو سيسوكو إمبالو، والتي يُتهم فيها الأدميرال، خوسيه أميريكو، وذلك في بدايات شباط/ فبراير ٢٠٢٢، وهو صاحب سوابق في الانقلابات والثورة التحررية في غينيا، إضافة إلى ضلوعه في رعاية الجماعات التي تعمل بتهريب المخدرات في غينيا بيساو، وراح ضحية هذه المحاولة الانقلابية ٦ أشخاص في معركة تبادل نيران استمرت ٥ ساعات[٨].

وتصاعَدت وتيرة الانقلابات العسكرية بعد الاستقلال الإفريقي، ثم هدأت نسبيًّا، وبخاصة مع انطلاق مرحلة التحول الديمقراطي، في إفريقيا مطلع تسعينيات القرن الماضي، ثم عاودت الصعود مؤخرًا بشكل لافت، لدرجة أنها أصبحت أقصر وأسهل طرق الوصول إلى السلطة في إفريقيا، ففيما يقارب ٧٠ سنة تُمثِّل عُمر الدول الإفريقية الحديثة، تجاوز عدد الانقلابات العسكرية المعلن عنها (٢١٥) محاولة انقلابية، نجح نصفها تقريبًا في إزاحة الأنظمة الحاكمة، فيما تمَّ إحباط باقيها، وبهذا أصبحت البيئة السياسية الإفريقية، أكثر مناطق العالم شهودًا للانقلابات العسكرية، وإذا نظرنا في آخر خمس سنوات، نجد أن سنة ٢٠١٩م شهدت انقلابًا واحدًا في السودان، ومحاولة انقلابية في الجابون، وأن سنة ٢٠٢٠م شهدت انقلابًا واحدًا في مالي، وأن سنة ٢٠٢١م شهدت أربعة انقلابات في السودان ومالي وتشاد وغينيا كوناكري، ومحاولةً انقلابيةً واحدة في النيجر، وأن سنة ٢٠٢٢م شهدت انقلابين في بوركينا فاسو، وثلاث محاولات انقلابية في جامبيا وغينيا بيساو وبوركينا فاسو، وأن سنة ٢٠٢٣م حتى الأول من أكتوبر شهدت انقلابين؛ أحدهما في النيجر، والثاني في الجابون، وثلاث محاولات انقلابية؛ إحداها في تشاد، والثانية في ساوتومي وبرنسيب، والأخيرة في بوركينا فاسو، وهو ما مجموعه في عموم القارة خلال هذه السنوات الخمس (١٠) انقلابات ناجحة، و(٨) محاولات انقلابية[٩]. لاحظ الجدول:

الانقلابات الناجحة في افريقيا جنوب الصحراء للمدة 2020–2023

ت	الدولة	تاريخ الانقلاب	الرئيس	قائد الانقلاب
1	مالي	اب/ أغسطس 2020	إبراهيم أبو بكر كيتا	باه نداو
2	تشاد	نيسان/ ابريل 2021	مقتل ادريس ديبي	محمد ادريس ديبي
3	مالي	أيار/ مايو 2021	باه نداو	إسيمي غويتا
4	غينيا	أيلول/ سبتمبر 2021	ألفا كوندي	مامادي دومبويا
5	بوركينا فاسو	كانون الثاني/ يناير 2022	روك كابوري	بول هنري داميبا
6	بوركينا فاسو	أيلول/ سبتمبر 2022	بول هنري داميبا	إبراهيم تراوري
7	النيجر	تموز / يوليو 2023	محمد بازوم	عبد الرحمن تياني
8	الغابون	اب/ أغسطس 2023	علي بونغو	بريس كلوتير أوليغي أنغيما

الجدول: من اعداد الباحث

رابعا: أسباب عودة الانقلابات

لقد تجاوز عدد الانقلابات أكثر من ٢٠٠ محاولة خلال العقود الستة الماضية، ومعظمها نجح في السيطرة على الحكم، ويحدد الباحث حمدي عبد الرحمن، المتخصص في الشؤون الإفريقية، أسباب عودة الانقلابات في العوامل الاتية: [١٠]

١- تدهور الوضع الأمني:

تتسم الانقلابات التي شهدها غرب إفريقيا، لاسيما في بلدان الساحل، بوجود قاسم مشترك، وهو غياب الأمن وتصاعد مد الجماعات الإرهابية العنيفة، ففي شمال مالي، وسَّعت الجماعات الجهادية وجودها باتجاه المركز في السنوات الأخيرة، فيما يُسمى بمنطقة "المثلث الحدودي" الذي تتقاطع فيه حدود كل من مالي وبوركينا فاسو والنيجر، وقد تركزت الهجمات على المؤسسات الأمنية والعسكرية، ولكنها شملت أيضًا أهدافًا وأعيانًا مدنية، ومنذ عام ٢٠١٥ ، واجهت بوركينا فاسو هجمات إرهابية من قبل جماعات متطرفة مثل "داعش" و"القاعدة"، أودت بحياة العديد من الضحايا وشردت أكثر من ١.٥ مليون شخص، ومنذ ذلك الحين، تدهور الوضع الأمني بشكل حاد، ولعل ذلك يمثل مبررًا قويًا لتدخل العسكريين من أجل الإطاحة بنظام مدني عاجز.

٢- فشل النموذج الغربي:

من الواضح أن المشروطية الغربية[١١] قد أفرغت الديمقراطية الإفريقية من جوهرها، ويبدو أن عودة الانقلابات في إفريقيا تكشف فشل سياسة المشروطية تلك، فالديمقراطية ليست "وصفة" جاهزة تُطبق على الجميع، ثمة سياق ثقافي واجتماعي مختلف في البلدان الإفريقية، وفي المقابل، يبدو الجيش هو القوة الوحيدة المتاحة لتلبية المطالب الإفريقية من أجل التغيير والدفاع عن سيادة الدولة واستقلالها، غير أن هذه المؤسسة العسكرية تجد نفسها مُستنزفة في وظائف سياسية قد لا تكون مؤهلة لأدائها.

ومن الصعب البحث في الأسباب التي أدت إلى عودة الانقلابات العسكرية في افريقيا، وارجاعها إلى سبب واحد أو عدد قليل من الأسباب، ذلك أن هناك مجموعة من الأسباب تضافرت، لتعيد دور الجيش محركًا رئيسًا في الحياة السياسية الافريقية، ومنها الاتي:

١- الصراع الاثني على السلطة:

الصراع الإثني هو الصراع الذي ينشأ بين مجموعتين أو أكثر، ويجب في هنا التفريق بين الصراع الإثني والذي تكون أحد محدداته عاملا إثنيًا conflict ethnic، وبين الصراع الذي تقحم فيه الإثنية كشكل من أشكال التعبئة والتجنيد لفائدة أحد الطرفين، وعليه فالصراع الإثني يختلف عن الصراع الذي تقحم فيه الإثنية.[١٢]

وتتسم المجتمعات الإفريقية بالتعددية الإثنية (لغوية، ودينية، وثقافية، وعرقية، وغيرها)، باستثناء قليل من الدول مثل: مصر وليسوتو وتونس، وتتسم التعددية الإثنية في المجتمعات الإفريقية بالتفاوت الشديد، وقد انعكس هذا التنوع والتوزيع الإثني، على طبيعة التفاعلات السياسية في المجتمعات الإفريقية، فتحوّل التنافس السياسي إلى صراع إثني، وهو ما يُعرف بـ "تسييس الإثنية" Politicizing Ethnicity أو "أثنة السياسة" Ethnicizing Politics، الأمر الذي حفّز رغبة الإثنيات المختلفة في الوصول إلى السلطة والبقاء فيها، وفي كثير من الدول

الإفريقية يَحُول هيكل وتوزيع التعددية الإثنية، ليس عبر الوسائل الديمقراطية، فلا يتبقى إلى ذلك سبيل سوى الانقلابات العسكرية، أو الصراع المسلح والحروب الأهلية، كما حدث في رواندا؛ على سبيل المثال[١٣].

واستنادًا إلى هوروفتيز (Horowitz) فإن الانقسامات الإثنية هي واحدة من أهم العوامل التي تؤثر في السياسة الإفريقية، والأفراد الذين يعيشون في مجتمعات منقسمة إثنيًا هم يعربون عن مستويات أدنى من الثقة تجاه المؤسسات السياسية في دولهم ، حيث شهدت القارة الإفريقية تسييسًا للظاهرة الاثنية من حيث تشكيل الأحزاب السياسية على أسس إثنية ،وما يترتب على هذا من تمثيل للمصالح والتعبير عنها بل وتوزيع الثروة والسلطة وفقا لهذه الأسس، حيث تُعد ظاهرة الأحزاب التي تقوم على أسس إثنية من أهم مميزات الساحة السياسية الإفريقية، مما يؤدي إلى إلغاء الدور الحقيقي للحزب السياسي واعتباره كآلية لتقسيم المجتمع وتفتيت الولاء بدلًا من تنشئة المجتمع سياسيًا وتوعيته وتعبئته لتوسيع المشاركة السياسية.[١٤]

٢- الاستبداد بالسلطة وغياب المؤسسية:

يُقصَد بالمؤسسية في أدبيات التنمية السياسية: "إضفاء الطابع المؤسسيInstitutionalization "، على عمليات صنع القرار، بمعنى الاعتماد على الأبنية والأُطُر الرسمية والنظامية، مثل البرلمان والأحزاب وجماعات المصالح، في صنع القرار السياسي، وذلك بهدف التخلص من عملية شخصنة السلطة، وفي إطار هذه المعاني، يتنافى الاستبداد بالسلطة تمامًا مع المؤسسية السياسية، وبالنظر في ديناميات النظم السياسية الإفريقية، يمكن الجزم بأن جُلّ هذه النظم تنتهج صورًا مختلفة من الاستبداد السياسي، فالسائد في سلوك الحكام هو شخصنة السلطة، والانفراد بالقرار، بغَضّ النظر عن طبيعة نظام الحكم، سواء كان برلمانيًّا أو رئاسيًّا أو شبه رئاسي، وهو ما يمنح العسكريين الدافع أو المبرر للانقلاب على السلطة.

وبذلك نرى المؤسسات السياسية على مستوى النُظم السياسية الإفريقية تُعرف بأنها مؤسسات ذات قالب فارغ، لا تستطيع إحداث فارق ولا تطبيق برامج من شأنها أن تخدم فئات واسعة من المجتمع، بل تعاني هي الأخرى التهميش في ظل احتكام السلطة من طرف شخص واحد (الرئيس).[١٥]

٣- حملت جُلّ النخب السياسية الإفريقية

حملت جُلّ النخب السياسية الإفريقية السلاح في نضالها نحو الاستقلال، وقادوا الفصائل العسكرية التي خاضت حروب التحرير، فلما أُعلن استقلال المستعمرات الإفريقية، تولَّى هؤلاء القادة السلطة السياسية، وتشكَّلت الجيوش الإفريقية من هذه الفصائل، ومن هنا زالت الحدود الفاصلة بين العسكري والمدني، فتفشَّت ثقافة الاستيلاء على السلطة عبر استخدام القوة العسكرية، وهو ما يُفسِّر اتخاذ العسكريين الانقلابات العسكرية وسيلة للوصول إلى السلطة في المراحل الأولى بعد الاستقلال.

ويمكن توضيح الأسباب بشيئ من التفصيل من خلال تقسيمها إلى داخلية وخارجية

١- الدوافع الداخلية

تعود الانقلابات العسكرية في أفريقيا بجذورها إلى التاريخ الاستعماري، " إن نقطة البداية البسيطة لأسباب وكيفية تدخل الجيوش الأفريقية بشكل معتاد في المسائل الاقتصادية والسياسية تكمن في التاريخ الاستعماري للقارة. فالقوات الأفريقية التي بنيت على مخلفات الجيوش الاستعمارية ورثت بذور التحيز العرقي التي زرعها

المستعمرون، ما مهد الطريق للنقص في المهنية. في العادة، شكلت الأقليات العرقية الجزء الأكبر من القوات المسلحة الاستعمارية من أجل موازنة العرقيات الأقوى تاريخيًا. على سبيل المثال، كانت أقلية التوتسي في بوروندي ورواندا والأقليات الرعوية من الأجزاء الشمالية من غانا ونيجيريا وتوغو هي السائدة في القوات الاستعمارية الفرنسية والبريطانية قبل الاستقلال. وكان لهذا التحيز العرقي الأولي تأثير كبير على تشكيل جيوش ما بعد الاستقلال". [١٦]

ويرى البعض أن أهم دوافع الانقلابات هي:[١٧]

ا–الدافع الثوري التغييري: أي التطلع إلى تغيير الوضع السياسي والاجتماعي في البلاد، واستبداله بوضع أحسن، بعد امتناع الحكم القائم من قبول التغيير بالوسائل الديمقراطية.

ب–الدافع الدستوري: والمقصود به تدخل الجيش بعد وجود خطر موضوعي يهدد وجود الدولة من أصله، كنشوب حرب أهلية، أو فوضى عامة، مع عجز الحكومة القائمة عن ضبط الأمور والحفاظ على وجود الدولة.

ج–الدافع الأيديولوجي: وهو يكون أوسع من الوضع الداخلي في الدولة المستهدفة، فهو جزء من صراع الأفكار في العالم، مثل الأيديولوجيات الدينية واليسارية والقومية التي قد يتبناها عسكريون ويسعون إلى تطبيقها من خلال انقلاب.

د–الدافع الإجهاضي: فقد يبادر عسكريون إلى تدبير انقلاب ما لم يكونوا يخططون له من قبل، ولا كان في نيتهم، لكن بدافع اجهاض انقلاب آخر اكتشفوا أن قوى سياسية أو أيديولوجية مناوئة تخطط له، أو بدأت في تنفيذه.

هـ–الدافع المصلحي: أي مصلحة الجيش كمؤسسة، وذلك أن يتحرك العسكريون للإطاحة بحكومة لم تمنحهم ما يصبون إليه من تقدير مادي أو معنوي، أو ساقتهم إلى الهزائم والاهانة في ساحات المعارك، بسبب قراراتها السياسية الخاطئة.

و–الدافع الشخصي: وهو الطموح إلى السلطة والثروة والمجد، فقد يلجأ بعض كبار الضباط إلى الانقلاب بهذا الدافع، وهذا النوع هو الذي يمكن تفسيره بأنه مجرد حب للسلطة.

ز–الدافع الانتهازي: وهو مجرد استغلال لوضع غير طبيعي لاستلام السلطة دون تفكير مسبق في ذلك، مثل حدوث فراغ دستوري فجأة، ومثل " الانقلاب من داخل انقلاب".

والملاحظ ان الانقلابات في الدول الديمقراطية أصعب بكثير منها في الدول الاستبدادية، رغم أن المظاهر توحي بعكس ذلك، والسبب أن السلطة في الدول الديمقراطية موزعة على مؤسسات متعددة، بينما هي مركزة في يد مؤسسة واحدة أو حتى شخص واحد في الدول الاستبدادية ، كما أن الانقلاب يكون أصعب إذا كانت القوة العسكرية للدولة موزعة على أقاليم، خصوصًا إذا وجد في الأقاليم من القوة العسكرية ما يكفي لاجتياح العاصمة، وإفشال الانقلاب ، فوحدة السلطة السياسية والعسكرية عضويًا مما يعين على نجاح الانقلاب ضدها، وكلما تعددت وتوزعت صعب الانقلاب عليها.[١٨]

لقد كان التحدي المطروح دائمًا يتمثل في كيفية حماية أي ترتيبات ديمقراطية في المستقبل من أن يتم تقويضها من قبل الجيش، لقد كان موقف الجيش في افريقيا مختلطًا وملغزًا في بعض الأحيان من عملية التحول

الديمقراطي، وكثير من الدراسات الحديثة تميل بوضوح إلى التقليل من أهمية مساهمة الجيوش في التحول الديمقراطي.[١٩]

وبعد مرور حوالي ثلاثة عقود على رحلة الديمقراطية في إفريقيا، فقد حققت بعض الدول تطورًا ملحوظًا في عملية إجراء الانتخابات بانتظام وتعميق الديمقراطية، بينما لم يحقق البعض الآخر مثل هذا النجاح، بل على العكس من ذلك، يمكن القول: إن بعض الدول تراجعت في هذا المجال. وكما تشير اللجنة الاقتصادية لإفريقيا في تقرير الحوكمة الإفريقي الثاني، فإنه :" منذ بداية إجراء الانتخابات في الثمانينات من القرن العشرين، تم إجراء العديد من الانتخابات في قارة إفريقيا. إلا أن العديد من الدول لم يحظ بانتخابات جيدة، وفي المجمل، فقد كان هناك تطور ملحوظ للحكم السياسي في بعض الدول بينما كانت التحسينات ضعيفة في دول أخرى وساءت الأوضاع في قسم ثالث منها، فقد كان التطور في مجال الحكم السياسي هامشيًا في المجمل".[٢٠]

وترتبط الانقلابات العسكرية في جوهرها بالعديد من العوامل، منها:[٢١]

أ- عامل تداخل السياسي والعسكري، حيث تؤثر بعض الجيوش في السياسة في بعض البلدان للحفاظ على المكاسب والامتيازات، وكلما تهددها فقدان هذه الامتيازات فإن القادة العسكريون يعملون على منع حدوث أي تغيير بالانقلاب أو بالتهديد باستعمال القوة.

إلى جانب عوامل أخرى مرتبطة بالهواجس الأمنية والأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية المتأزمة.

إضافة إلى ذلك، هناك عامل آخر أكثر أهمية، يرتبط بمسألة: أن الانقلابات العسكرية تخدم المصالح الحيوية للقوى الدولية الكبرى في افريقيا، حيث يعتبر التنافس الدولي على افريقيا هو المحرك الرئيسي للانقلابات العسكرية.

٢-الدوافع الخارجية

إن الدافع والمحرك الرئيسي للانقلابات العسكرية في الأنظمة السياسية الإفريقية هو تنافس القوى الدولية الكبرى على موارد ومعادن القارة، ذلك أن الانقلابات العسكرية هي أداة لخدمة المصالح الاقتصادية والتجارية والأمنية للقوى المتنافسة[٢٢]، وإن القوى الدولية المتنافسة هي القوى الغربية في مقدمتها بلدان الاتحاد الأوروبي على قائمتها فرنسا في مستعمراتها القديمة، وبريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية وكندا واستراليا واليابان وكوريا الجنوبية، وحديثا تركيا وإسرائيل، وفي الطرف الآخر روسيا والصين، ولهذا التنافس بعدان رئيسيان، هما: [٢٣]

١- البعد الاقتصادي: حيث يضمن الاستحواذ على المعادن الطبيعية التفوق الاقتصادي والتكنولوجي، لكون المعادن لم تعد مرتبطة بالذهب والفضة والنحاس كمعادن تقليدية، بل إن هناك معادن أخرى مرتبطة بالتكنولوجيا الحديثة، من قبيل الكوبالت والليثيوم والكولتان... ، حيث تضمن هذه المعادن التفوق التكنولوجي للقوى المتنافسة.

٢- البعد السياسي: من خلاله ربطت بعض القوى الغربية علاقاتها الاقتصادية والاستخراجية بطبيعة الأنظمة السياسية الإفريقية، ومع تعدد الفاعلين الدوليين المتنافسين، دمج الغرب بين التقارب السياسي مع الضغوطات من أجل تحقيق غاياته، ففي الحالة التي تضمن أنظمة القارة الإفريقية المصالح الغربية فإنها تدعمها أمنيًا

وماليًا، وحين "تمنعها" و"تستثنيها" من عقود الاستغلال والامتياز لصالح القوى الأخرى المتنافسة فإنه تلجأ إلى الضغط السياسي بقضايا الديمقراطية وحقوق الإنسان.

خامسا: المآلات والنتائج المحتملة

أ. المآلات

١- استمرار مخالفة الدساتير لمد ولاية الحكم: تضع دساتير الدول الإفريقية قيودًا على تولي الحكم لأكثر من فترتين للولاية بواقع إفريقية، وبواقع ٣٠ دول أفريقية من إجمالي دول ٥٤ دولة افريقية، وبوقوع الانقلابات تكون فرصة لتعطيل الدساتير وتعليقها، كما حدث في ثماني دول إفريقية منذ ٢٠١٥م، من تمسك الانقلابيين بالسلطة، ومن ثم إلغاء أحكام تحديد فترة الولاية، قد مكث قادتها في الحكم في المتوسط مدة ٣٠ عامًا، وهي البلدان:(تشاد، والغابون، وغينيا، والسودان، وزيمبابوي) .[٢٤]

٢- ضعف القوى المعارضة ضعف الأحزاب وهيمنة العسكر: تمثل القيود الممارسة على الأحزاب المعارضة إحدى صور الفساد المؤدي إلى موجة الانقلابات المتكررة بالقارة الإفريقية، لأنها تقوض الوظائف الأساسية لهذه الأحزاب والدور المنوط لها من بلورة مصالح الشعب ومطالبه وفق برامج معينة؛ وهو ما يؤدي إلى الدفع باتجاه المؤسسة العسكرية لتعويض تراجع دور الأحزاب والمجتمع المدني لضبط العملية السياسية، الذي يصاحبه – أحيانًا – تأييد شعبي لصالح المؤسسة العسكرية، وذلك للخروج من مأزق استيلاء القادة على الحكم لفترات طويلة، كالوضع الذى شهدته بوركينا فاسو في عام ٢٠١٤م ، من الانقلاب الذي أطاح ببليز كومباوري بعد قضائه في الحكم مدة ٢٧ عامًا، كذلك الانقلاب الذي أطاح بالبشير في السودان بعد قضائه في الحكم مدة ٣٠ عامًا.[٢٥] دون أن ننسى ظاهرة انتشار المعارضة المسلحة التي من إحدى أسباب ظهورها انشقاق الجيش أثناء الانقلابات العسكرية وبروز ظاهرة التمرد التي تعتبر تحديا خطيرا أمام مؤسسات الدولة التي تواجه تحديات أخرى خطيرة توشك أن تؤدي بظاهرة الدولة نفسه.[٢٦]

٣- استمرار الصراعات والانقسامات العرقية: أخفقت حكومات الدول الإفريقية في احتواء أزمات الانقسامات الإثنية، ونتجت عنها عدة مشكلات تمثلت في[٢٧]:

أ. تفشي ظاهرة المحسوبية لعرق على حساب أعراق أخرى؛ مما يؤدي إلى رفض وغضب من الآخرين.

ب. غياب مفهوم المواطنة ولجوء بعض الفئات إلى تبني هويات جديدة تختلف عن هوية الدولة الأصلية على أساس إثني أو ديني أو قبلي.

ج. استغلال عملية العداء الإثني في تحقيق أهداف سلطوية سياسية بين القبائل رسخها الاستعمار، كما هو الحال في السودان، تلك الدولة التي تتكون مما يقارب خمسين مجموعة عرقية تقسم على أكثر من ٤٠٠ قبيلة تتحدث قرابة ١١٤ ما بين لغة ولهجة، وهو ما مثل عبئًا على النظام في السودان، الذي فشل في تحقيق المصالح والتكامل واحترام الأديان والأعراق؛ بسبب تفشي ظاهرة الفساد الإداري، وتهميش بعض الفئات وغياب تثقيف المجتمع المدني.

٤- **تراجع دور المؤسسات لصالح الممارسات الديكتاتورية:** تعد الممارسات الديكتاتورية للسلطات السياسية في النظم الإفريقية من السمات السائدة في سلوك الحكام على حساب المؤسسية، إذ تُشخصن القرارات وتُتخذ بانفرادية دون أي اعتبار لدور المؤسسات الرسمية، الأمر الذي يمهد الطريق للانقلابات على السلطة. [٢٨]

٥- **استمرار** الاتجاه **لتوريث السلطة:** يتجه الحكام في الدول الإفريقية إلى توريث السلطة لأفراد العائلة، سواء للأبناء أو الإخوة، وذلك بالتواطؤ –في بعض الأحيان – مع المؤسسات السياسية والعسكرية والنخبة الحاكمة، ما يجعلهم يسخّرون موارد دولتهم لأغراض توريث السلطة، وينطبق هذا الحال على بعض النماذج التي حدثت في الغابون عام ٢٠٠٩م ، والكونغو عام ٢٠٠١م، كذلك ما حدث في انقلاب تشاد الذى يُعد أبرز مثال لتوريث السلطة للأبناء، إذ قام الجيش بالانقلاب وحُكم البلاد وذلك على أثر تعيين محمد ديبي رئيسًا لتشاد برئاسته للمجلس العسكري الانتقالي على خلفية رحيل والده.[٢٩]

٦- **ضعف الفعالية** العقابية **للاتحاد الافريقي:** منذ قيام منظمة الوحدة الإفريقية، سنة ١٩٦٣ (التي ستصبح الاتحاد الإفريقي، سنة ٢٠٠١) تبنَّت هذه الهيئة القارية مواقف واضحة في مسألة الانقلابات غير الدستورية، بل إنه عند تغيير التسمية إلى الاتحاد الإفريقي تعاطى الاتحاد بصرامة مع مسألة الانقلابات؛ إذ تشير المادة(٣٠) من القانون التأسيسي للاتحاد بعدم السماح للحكومات التي تصل السلطة بطرق غير دستورية بالمشاركة في أنشطة الاتحاد، و يرفض "إعلان لومي" الذي أقرَّه الاتحاد الإفريقي، عام ٢٠٠٠ ، التغييرات غير الدستورية للحكومات (انقلاب عسكري ضد حكومة منتخبة ديمقراطيًّا)، مدعومًا من الهيئات الإقليمية الأخرى و" الميثاق الإفريقي للديمقراطية والانتخابات والحكم" لعام ٢٠٠٧.[٣٠]

لاحظ مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الإفريقي أن التغييرات غير الدستورية للحكومات نشأت من سوء إدارة التنوع، والاستبداد والفساد، وعدم الاستعداد لقبول الهزيمة الانتخابية، وفي الوقت ذاته، فشلت مواثيق الاتحاد الإفريقي في منع الانقلابات بسبب ضعف التشريعات، وضعف الالتزام بالتشريعات القائمة؛ ففي قمة هراري، ١٩٩٧ ، أصدر الاتحاد الإفريقي قرارًا يدين الانقلابات، وفي قمة الجزائر، ١٩٩٩ ،أصدر إعلانًا يحظر حضور القمم على القادة الذين استولوا على السلطة عن طريق الانقلاب، ومارس الاتحاد الإفريقي سلطة تعليق العضوية ضد الدول التي جرى فيها تغيير غير دستوري نحو ١٤ مرة منذ ٢٠٠٣ ، ولكن تحت ضغوط دولية وإقليمية، وانعدام تشريعات ومؤسسات رادعة، يتراجع الاتحاد كل مرة عن مواقفه، ويعمل على دمج المنقلبين كأن لم يرتكبوا أي جرم، وهو أكبر مغريات العسكر لقلب أنظمة الحكم تحت أي ذريعة، ما دام الطريق سالكًا ولديهم ألف وسيلة للإفلات من العقوبات[٣١].

وجاء في المادة الثانية الفقرة الرابعة من مشروع الميثاق الافريقي للديمقراطية والانتخابات والحكم ما يأتي " رفض وحظر وإدانة التغييرات غير الدستورية للحكومات في أي دولة عضو باعتبار ذلك تهديدا خطيرا للاستقرار والسلم والأمن والتنمية.[٣٢]، ويشكِّل الميثاق الإفريقي للديمقراطية والانتخابات والحكم لسنة ٢٠٠٧، دعمًا قويًّا للنظام القانوني الذي يحكم رد فعل الاتحاد الإفريقي على التغييرات غير الدستورية ويعتبر ذلك تهديدًا خطيرًا للسلم والأمن والتنمية، ويحدد الميثاق الوسائل غير الشرعية للوصول إلى السلطة والمتمثلة فيما يلي[٣٣]:

أ. كل استيلاء على السلطة أو الانقلاب العسكري ضد الحكومات المنتخبة ديمقراطيًّا.

ب. كل تدخل من قبل مرتزقة لاستبدال حكومة منتخبة ديمقراطيًا.
ج. كل تدخل من قبل مجموعات من المنشقين المسلحين أو حركات تمرد لقلب حكومة منتخبة ديمقراطيًا.
د. كل رفض من قبل حكومة لتسليم السلطة للحزب أو المرشح الفائز في انتخابات حرة ونزيهة.
هـ. كل تعديل أو مراجعة للدساتير والوثائق القانونية بالصورة التي تتعارض مع مبادئ التناوب الديمقراطي على السلطة.

لقد كشف انقلاب النيجر وموقف الإيكواس من هذا الانقلاب عن هشاشة صناعة القرار السياسي للمنظمة؛ إذ إن معارضة كلّ من مالي وبوركينافاسو لقرارات (الإيكواس) تجاه الموقف من الانقلاب أثَّرت على فعالية قرارات المنظمة؛ حيث وصل الأمر إلى إرسال هذه الدول لقوات عسكرية لحماية النيجر من أيّ تهديد عسكري، هذا على الرغم من أن ميثاق الإيكواس ينص صراحة على إدانة الدول الأعضاء لأيّ تغيير غير دستوري يحدث داخل أيّ دولة من دوله، وهي من بين الأمور التي أثبتت الانقلابات العسكرية أنه يصعب تحقيقها.

فعلى سبيل المثال منذ عام ٢٠٠٣م، قام الاتحاد الإفريقي بتعليق عضوية الدول التي شهدت انقلابات عسكرية نحو (١٤) مرة، ومع ذلك، تحت الضغوط الدولية والإقليمية، وبسبب غياب التشريعات والمؤسسات الرادعة، يتراجع الاتحاد في كل مرة عن مواقفه، وبالنظر إلى موقف الاتحاد الإفريقي من انقلاب الجابون والنيجر يتَّضح مدى ذلك التأثير؛ إذ إن المواقف الإفريقية تجاه النيجر كانت أكثر حدة، بينما في الجابون كان الموقف فقط اقتصر على تعليق العضوية، وهذا يرجع لطبيعة الموقف السياسي الدولي للأحداث في كلّ من الدولتين.

ما يجب فعله[٣٤]

١- هناك بند في جميع الدساتير الأفريقية تقريبًا ينص على أن الرئيس المدني المنتخب هو أيضًا القائد الأعلى للقوات المسلحة، ولغرس فكرة السيطرة المدنية في الجيش، يجب أن يكون السياسيون أكثر شفافية وأن يشاركوا في إصلاح القطاع الأمني، بما في ذلك إضفاء الطابع الرسمي على الإطار الذي يعمل فيه الجيش بحيث يمكن للمجتمع المدني أن يتعلم المساهمة والتعاون أيضًا، وعليه لابد من تمدين دور المؤسسة العسكرية.

٢- إن إرث تداخل القوات المسلحة والسياسة في أفريقيا يؤكد الحاجة إلى اعتماد إطار واضح يمكن للجيوش الأفريقية العمل فيه، ويجب أن يحدد الدستور وقوانين الدفاع الوطني بوضوح سلسلة القيادة في الحرب والسلام والطوارئ الوطنية، ولا ينبغي أن يكون هناك أي غموض فيما يتعلق بدور العسكريين في صنع القرار، من مستوى المشاركة السياسية المقبولة من قبل القيادات العليا العسكرية إلى الطريقة التي قد تتم فيها إدارة العلاقات المدنية العسكرية، ويجب أن يشتمل هذا الإطار أيضًا على مراجعة وتنقيح تشريعات قطاع الأمن الوطني من أجل تحديد وتوضيح أدوار وتفويض مختلف المؤسسات المعنية بالأمن، ويجب أن يشمل ذلك آلية وساطة محددة للخلافات بين المؤسسات بالإضافة إلى عقوبات محددة خاصة بالسياسيين الذين يحاولون تقويض هذه السلطات.

النتائج المحتملة: تتمثل النتائج المحتملة لعودة الانقلابات العسكرية في افريقيا، بمجموعة من النتائج السلبية على الدولة والمجتمع في دول افريقيا لا سيما وأن هشاشة الدولة الافريقية تمهد لتلك النتائج السلبية، ولعل من أهم النتائج ما يأتي:

١. **عدم الاستقرار السياسي** : في السياق الأفريقي يرتبط مفهوم عدم الاستقرار السياسي بدرجة أو بأخرى بمفهوم الدول الهشةFragile State ، والتي يمكن اعتبارها شكلًا متطرفًا من أشكال عدم الاستقرار السياسي. حيث تعرف منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) الدولة الهشة في تقريرها الأخير بأنها: " تلك الدولة التي تعاني من القابلية أو الانكشاف للتعرض للمخاطر في ظل عدم قدرة الدولة ونظامها ومؤسساتها على التكيف مع هذه المخاطر وادارة مواجهتها والتعامل معها"، وبذلك لا يقتصر مفهوم هشاشة الدولة وفقًا لهذا التعريف على الجوانب السياسية فقط بل يتعداها إلى المخاطر الاقتصادية والبيئية والأمنية المختلفة التي من شأنها أن تؤثر بصورة أو بأخرى على استقرار الدولة[٣٥].

٢. **ترسيخ سلطة الانقلابيين محليًّا وإقليميًّا:**[٣٦] : من خلال بناء محور من الدول الانقلابية، وهو ما بدأت ملامحه بالتشكل من خلال رفض غينيا تطبيق عقوبات الإيكواس على مالي، وهذا سيغري المزيد من الضباط بالخروج من ثكناتهم لإعلان البيان الأول، وسيزيد من حراجة الموقف الدولي في مواجهة الانقلابيين بالنظر إلى الحساسية الأمنية التي تتصف بها منطقة الساحل، كما أن غض الطرف إقليميًّا ودوليًّا عن إرساء الانقلابيين سلطاتهم يشكل "سوابق" سوف تشجع على الإطاحة بالحكومات والأنظمة المنتخبة ديمقراطيًّا، راهنًا ومستقبلا.

٣. **الانقلابات المضادة:** وهو سيناريو تاريخي تكَّرر مرارًا، ووقع مؤخرًا في الانقلاب الثاني في مالي ٢٠٢١، يدعمه الخلافات المحتملة داخل المؤسسات العسكرية، وصراع الأجندات الدولية المختلفة، واحتمالية فشل الانقلابيين في معالجة التحديات التي تذرعوا بها للقيام بتحركهم، وهو ما سيؤدي إلى حالة من عدم الاستقرار وإضعاف الأجهزة الأمنية الهشة والضعيفة وصرفها عن مهامها الأكثر الحاحًا في الوقت الراهن: مكافحة الإرهاب.

٤. **الانفجار الشعبي:** يُتوقع حدوثه مع فشل الانقلابيين في إنجاز أهدافهم المعلنة على المستوى السياسي بتمديد الفترة الانتقالية مع ترسيخ السلطة العسكرية، أو بتردي الأوضاع الاقتصادية نتيجة العقوبات والضغوط الدولية والإقليمية، والانهيار الأمني مع تصاعد نشاط المجموعات المسلحة .

٥. **نجاح الانتقال السياسي:** ويعتمد على قدرة المؤسسات العسكرية على التعاون مع القوى السياسية لإنجاز توافقات سياسية ودستورية تُعيد البلاد إلى سكة الانتقال الديمقراطي تتضمن الحوار الوطني الشامل لمعالجة أخطاء التجارب الماضية، وتحديد مواعيد لتنظيم انتخابات عامة شفافة وعدم العمل على الاحتفاظ بالسلطة عبر تجيير الفترات الانتقالية لمصلحة المؤسسة العسكرية، وهي إجراءات كفيلة بتوفير الدعم الدولي والإقليمي والرضا المحلي لإنجاح العمليات الانتقالية.

وبلحاظ النقاط أعلاه، يمكن القول إن النتائج المحتملة لعودة الانقلابات العسكرية في الدول الافريقية، كثيرة ومؤثرة، ويمكن أن تبقي عودتها على هشاشة الدولة الافريقية، وتمهد الطريق لعدم الاستقرار السياسي الداخلي وإلى للتدخلات الخارجية.

الخاتمة

لم تستفد الدول الافريقية من موجة التحولات الديمقراطية التي عرفتها في ثمانينيات القرن الماضي، بتثبيت أركان الدولة، والحد من عوامل ضعفها، إذ وعلى الرغم من اجراء كثير من الدول الافريقية انتخابات تمهد

للتحول الديمقراطي في تلك الدول، إلا انها وبحسب كثير من الباحثين انها كانت انتخابات شكلية، بدليل استمرار هيمنة مؤسسة الرئاسة، والتي تكون في الغالب عسكرية، على الحكم، وحتى في البلدان التي لم تكن فيها مؤسسة الرئاسة عسكرية الطابع ، إلا أنها استأثرت بالحكم بشكلٍ دفع العسكر للانقلاب، وبرزت ظاهرة الانقلاب والانقلاب المضاد في كثير من الدول.

وعليه، أصبح من الواضح أن تقويض دور المؤسسة العسكرية التي غالبا تتمتع بالشرعية التاريخية، فضلا عن كونها تُعد المؤسسة الأكثر حداثة، والأكثر قدرة على التعامل مع التغييرات في داخل الدولة، صعبًا للغاية إن لم يُحد من دورها في الحياة السياسية في الدولة الافريقية.

فضلًا عن أن نجاح الانتقال السياسي حتى في البلدان التي حصلت فيها انقلابات عسكرية، وأصبحت أمرًا واقعًا يعتمد على قدرة المؤسسات العسكرية على التعاون مع القوى السياسية لإنجاز توافقات سياسية ودستورية تُعيد البلاد إلى سكة الانتقال الديمقراطي تتضمن الحوار الوطني الشامل لمعالجة أخطاء التجارب الماضية، وتحديد مواعيد لتنظيم انتخابات عامة شفافة وعدم العمل على الاحتفاظ بالسلطة عبر تجيير الفترات الانتقالية لمصلحة المؤسسة العسكرية، وهي إجراءات كفيلة بتوفير الدعم الدولي والإقليمي والرضا المحلي لإنجاح العمليات الانتقالية.

الهوامش

[١] **نقلا عن: بو حنية قوي، الظاهرة الانقلابية في إفريقيا: السياقات والتفسيرات، (ورقة تحليلية) مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، ٢٧ أيلول/ سبتمبر ٢٠٢٢، ص٢.**

[٢] **زين الدين حمّاد، كيف تصنع انقلابًا عسكريًا ناجحًا، المعهد المصري للدراسات السياسية والاستراتيجية، (دراسات المعهد)، إسطنبول، ٢٠١٦، ص٣.**

[٣] **مجدي إسحق، الثورة من منظور علم النفس السياسي، دار المصورات للنشر والطباعة والتوزيع، الخرطوم، ٢٠٢١، ص١٧٨.**

[٤] **نبيل خليل خليل، ملف الانقلابات في الدول العربية المعاصرة، دار الفارابي، بيروت– لبنان، ٢٠٠٨، ص٢١.**

[٥] **جير يمايا أوموتولا، وفريدوم أونيوها، مسارات التحول الديمقراطي في افريقيا: النجاحات والاخفاقات، (تقارير)، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، ٢٩ آذار/ مارس ٢٠١٨، ص٢.**

[٦] **جمعة بوكليب، افريقيا عودة الانقلابات العسكرية، جريدة الشرق الأوسط (اللندنية)، ٥ شباط/ فبراير ٢٠٢٢.**

[٧] **سمية بلعيد، النزاعات الإثنية في إفريقيا وتأثيرها على مسار الديمقراطية فيها: جمهورية الكونغو الديمقراطية نموذجًا، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية الحقوق، جامعة منتوري– قسنطينة، الجزائر، ٢٠٠٩–٢٠١٠، ص١٠٨.**

[٨] **بو حنية قوي، مصدر سبق ذكره، ص٣.**

[٩] **سعيد ندا، ظاهرة الانقلابات العسكرية في افريقيا: أسبابها، ومالاتها، وكيفية التحكم فيها، مجلة قراءات افريقية، ٢٠٢٣، على الرابط:https://qiraatafrican.com/15775/%D8%B8%D8%A7%D9%87%D8%B1%D8%A9-%**

[١٠] **بو حنية قوي، مصدر سبق ذكره، ص ص ٣–٤.**

[١١] **لم يكن خافيًا أنّ عالم ما بعد الحرب الباردة، وتغيّر أجندة الدول المانحة لصالح دعم قيم الليبرالية ومبادئ الاقتصاد الحرّ، قد فرضت على كثير من الدول الافريقية ضرورة الانصياع لقواعد المشروطية السياسية الجديدة من قبل الدول والهيئات المانحة، كما أنّ أعمال الاحتجاجات الشعبية، وتصاعد قوة المجتمع المدني، فضلًا عن غضب الشرائح العمالية والشبابية، قد أسهمت بدورها في تآكل مشروعية نُظم الحكم الأوتوقراطية المستبدة في الواقع الافريقي.**

ينظر: حمدي عبد الرحمن، حالة التحول الديمقراطي في إفريقيا: رؤى تقويمية، مجلة قراءات افريقية، العدد (٢٧)، كانون الثاني/ يناير- آذار/ مارس ٢٠١٦، ص٦٦.

[١٢] بشير شايب مجذوب، مستقبل الدول الفدرالية في افريقيا في ظل صراع الأقليات: نيجيريا نموذجًا، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة قاصدي مرباح- ورقلة، ٢٠١٠-٢٠١١، ص٣٣.

[١٣] سعيد ندا، مصدر سبق ذكره

[١٤] نقلا عن: سمية بلعيد، مصدر سبق ذكره، ص ١٠٥.

[١٥] سفيان داسي، الانقسامات المجتمعية والصراع على السلطة في افريقيا: دراسة في التعقيدات الإثنية وإشكالية بناء الدولة في نيجيريا، مجلة قراءات إفريقية، العدد(٣٣)، المنتدى الإسلامي، أيلول/ سبتمبر ٢٠١٧، ص٥٧.

[16] Emile Ouedraogo, Advancing Military Professionalism in Africa, Africa center for strategic studies, Research Paper, No.6, Washington. July2014, P.1.

[١٧] زين الدين حمّاد، مصدر سبق ذكره، ص٥.

[١٨] زين الدين حماد، مصدر سبق ذكره، ص٨.

[١٩] حمدي عبد الرحمن، مصدر سبق ذكره، ص ٧٠.

[٢٠] جير يمايا أوموتولا، وفريدوم أونيوها، مصدر سبق ذكره، ص٢.

[٢١] نافع علي، " التنافس الدولي بين القوى الدولية الكبرى ودوره في إذكاء الانقلابات العسكرية في افريقيا"، في: شيماء سمير محمد حسين (الاشراف العام والتنسيق)، الانقلابات في القارة الافريقية، المركز الديمقراطي العربي، برلين، ٢٠٢٤، ص٣٠.

[٢٢] المصدر نفسه، ص١٧.

[٢٣] المصدر نفسه، ص١٦.

[٢٤] شيماء سمير محمد حسين، " الانقلابات العسكرية في القارة الافريقية وإشكالية تزايد نشاط التنظيمات الإرهابية"، في: مجموعة باحثين، الانقلابات في القارة الافريقية، المركز الديمقراطي العربي، برلين، ٢٠٢٤، ص ٩٩.

[٢٥] شيماء سمير محمد حسين، مصدر سبق ذكره، ص ١٠٠.

[٢٦] سمية بلعيد، مصدر سبق ذكره، ص١٠٨.

[٢٧] شيماء سمير محمد حسين، مصدر سبق ذكره، ص ١٠١.

[٢٨] شيماء سمير محمد حسين، مصدر سبق ذكره، ص ١٠٢.

[٢٩] المصدر نفسه، ص ١٠٢.

[٣٠] بو حنية قوي، مصدر سبق ذكره، ص٦.

[٣١] بو حنية قوي، مصدر سبق ذكره، ص٦.

[٣٢] مشروع الميثاق الافريقي للديمقراطية والانتخابات والحكم، على الرابط: https://www.peaceau.org/uploads/ex-cl-301-x-a.pdf

[٣٣] بو حنية قوي، مصدر سبق ذكره، ص ص ٦-٧.

[٣٤] Emile Ouedraogo, op.cit, p.4-5.

[٣٥] سمير الباجوري، أفريقيا بين حجري الرحى: غياب الاستقرار السياسي ومعضلة التنمية الاقتصادية، مركز فاروس للاستشارات والدراسات الاستراتيجية، ٢٠٢١/٥/١٩، على الرابط:

https://pharostudies.com/%D8%A3%D9%81%D8%B1%D9%8A%D9%82%D9%8

[٣٦] عبد القادر محمد علي، موجة انقلابات في إفريقيا جنوب الصحراء: العوامل المشتركة والسيناريوهات، مركز الجزيرة للدراسات، (ورقة تحليلية)، الدوحة، ٧ شباط/ فبراير ٢٠٢٢، ص٨.

المراجع

١- بو حنية قوي، الظاهرة الانقلابية في إفريقيا: السياقات والتفسيرات، (ورقة تحليلية) مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، ٢٧ أيلول/ سبتمبر ٢٠٢٢.

٢- زين الدين حمّاد، كيف تصنع انقلابًا عسكريًا ناجحًا، المعهد المصري للدراسات السياسية والاستراتيجية، (دراسات المعهد)، إسطنبول، ٢٠١٦.

٣- مجدي إسحق، الثورة من منظور علم النفس السياسي، دار المصورات للنشر والطباعة والتوزيع، الخرطوم، ٢٠٢١.

٤- نبيل خليل خليل، ملف الانقلابات في الدول العربية المعاصرة، دار الفارابي، بيروت- لبنان، ٢٠٠٨.

٥- جير يمايا أوموتولا، وفريدوم أونيوها، مسارات التحول الديمقراطي في افريقيا: النجاحات والاخفاقات، (تقارير)، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، ٢٩ آذار/ مارس ٢٠١٨.

٦- جمعة بوكليب، افريقيا عودة الانقلابات العسكرية، جريدة الشرق الأوسط (اللندنية)، ٥ شباط/ فبراير ٢٠٢٢.

٧- سمية بلعيد، النزاعات الإثنية في إفريقيا وتأثيرها على مسار الديمقراطية فيها: جمهورية الكونغو الديمقراطية نموذجًا، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية الحقوق، جامعة منتوري- قسنطينة، الجزائر، ٢٠٠٩-٢٠١٠.

٨- سعيد ندا، ظاهرة الانقلابات العسكرية في افريقيا: أسبابها، ومالاتها، وكيفية التحكم فيها، مجلة قراءات افريقية، ٢٠٢٣، على الرابط: https://qiraatafrican.com/15775/%D8%B8%D8%A7%D9%87%D8%B1%D8%A9-%

٩- حمدي عبد الرحمن، حالة التحول الديمقراطي في إفريقيا: رؤى تقويمية، مجلة قراءات افريقية، العدد (٢٧)، كانون الثاني/ يناير- آذار/ مارس ٢٠١٦.

١٠- بشير شايب مجذوب، مستقبل الدول الفدرالية في افريقيا في ظل صراع الأقليات: نيجيريا نموذجًا، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة قاصدي مرباح- ورقلة، ٢٠١٠-٢٠١١.

١١- سفيان داسي، الانقسامات المجتمعية والصراع على السلطة في افريقيا: دراسة في التعقيدات الإثنية وإشكالية بناء الدولة في نيجيريا، مجلة قراءات إفريقية، العدد (٣٣)، المنتدى الإسلامي، أيلول/ سبتمبر ٢٠١٧.

١٢- Emile Ouedraogo, Advancing Military Professionalism in Africa, Africa center for strategic studies, Research Paper, No.6, Washington. July2014.

١٣- نافع علي، " التنافس الدولي بين القوى الدولية الكبرى ودوره في إذكاء الانقلابات العسكرية في افريقيا"، في: شيماء سمير محمد حسين (الاشراف العام والتنسيق)، الانقلابات في القارة الافريقية، المركز الديمقراطي العربي، برلين، ٢٠٢٤.

١٤- شيماء سمير محمد حسين، " الانقلابات العسكرية في القارة الافريقية وإشكالية تزايد نشاط التنظيمات الإرهابية"، في: شيماء سمير محمد حسين (الاشراف العام والتنسيق)، الانقلابات في القارة الافريقية، المركز الديمقراطي العربي، برلين، ٢٠٢٤.

١٥-مشروع الميثاق الافريقي للديمقراطية والانتخابات والحكم، على الرابط: https://www.peaceau.org/uploads/ex-cl-301-x-a.pdf

١٦- سمير الباجوري، أفريقيا بين حجري الرحى: غياب الاستقرار السياسي ومعضلة التنمية الاقتصادية، مركز فاروس للاستشارات والدراسات الاستراتيجية، ٢٠٢١/٥/١٩، على الرابط:

https://pharostudies.com/%D8%A3%D9%81%D8%B1%D9%8A%D9%82%D9%8

١٧- عبد القادر محمد علي، موجة انقلابات في إفريقيا جنوب الصحراء: العوامل المشتركة والسيناريوهات، مركز الجزيرة للدراسات، (ورقة تحليلية)، الدوحة، ٧ شباط/ فبراير ٢٠٢٢.